



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٢ آذار (مارس) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الراجحي يبحث تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع أذربيجان



اهتمام قطاع الأعمال السعودي بالتعرف على الفرص الاستثمارية في أذربيجان.

من جانبه أشار سفير جمهورية أذربيجان إلى الرغبة في زيادة التبادل التجاري وتوثيق العلاقات التجارية والاستثمارية مع المملكة، لافتاً إلى "وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات متنوعة كالنفط والغاز، وقطاع الزراعة حيث تتميز المنتجات الزراعية الأذربيجانية بجودة عالية مما مكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية مثل روسيا وأوروبا، ومن بين الفرص أيضاً قطاع العقار والفنادق والسياحة".

بحث رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، مع سفير جمهورية أذربيجان لدى المملكة شاهين عبدالله بيف، سبل تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري بين المملكة وأذربيجان، والاستفادة من الفرص الواعدة التي يتمتع بها البلدان في مختلف القطاعات لتطوير الشراكات بين قطاعي الأعمال السعودي والأذربيجاني.

ونوه الراجحي في مستهل اللقاء بالعلاقات السعودية الأذربيجانية وضرورة دعمها لا سيما علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري، معرباً عن استعداد مجلس الغرف السعودية لتقديم كافة أشكال الدعم والمؤازرة لجهود تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مؤكداً

■ الاقتصاد الإماراتي ينمو 1.5 في المئة



النفط وانتهت في الفصل الأخير من نفس العام، في تراجع النفقات الحكومية بنسبة 10.7 في المئة. وفي عام 2016 استؤنفت سياسة التوسع المالي، ما رفع قيمة النفقات الحكومية بنسبة 19.3 في المئة بدفع من الزيادة في إنفاق رأس المال البالغة 59.4 في المئة.

كشفت المصرف المركزي الإماراتي، عن تحقيق الإمارات نمواً بنسبة 1.5 في المئة خلال العام 2017 مدفوعاً بنمو بنسبة 2.9 في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وبحسب المركزي الإماراتي دعمت عمليات التوسع في التوظيف والزيادة في الإنفاق الحكومي والنمو في العلاقات التجارية مع الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات، مرونة القطاعات غير النفطية. وفي الوقت نفسه تراجع الناتج الإجمالي الحقيقي للنفط بنسبة 1.5 في ظل خفض الإنتاج تماشياً مع اتفاقية "أوبك"، التي التزمت بها الإمارات. وبلغ معدل التضخم خلال العام 2017 نسبة 1.8 في المئة مستقيماً من ارتفاع أسعار السلع القابلة للتداول، واستمر التوسع المالي خلال الشهر التسعة الأولى، ما رفع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة 23 في المئة على أساس سنوي.

ووفقاً لتقرير البنك المركزي، ساهمت خطة التعزيز المالي التي انتهجها البنك المركزي مطلع عام 2015 في ظل تراجع أسعار

■ احتياطي النقد اللبناني تجاوز الـ 43 مليار دولار



معدلا بين 2.5 و3 في المئة هو مستوى مستهدف "متحفظ". وللمساعدة في تحفيز اقتصاده المنهك، يسعى لبنان للحصول على ما يصل إلى 16 مليار دولار لاستثمارات في البنية التحتية من مستثمرين ومانحين، يأملون بتفادي المزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، في بلد يستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري.

شدد محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، على أن "البنك المركزي سيستمر في زيادة احتياطي النقد الأجنبي من أجل تعزيز الثقة في الليرة اللبنانية"، لافتا إلى أن "احتياطي النقد الأجنبي تجاوز 43 مليار دولار"، معتبرا أن "انتقادات صندوق النقد الدولي للمالية العامة في لبنان صحيحة، لكن مشروع ميزانية البلاد للعام 2018 يرسل إشارة جيدة، لأنه يسعى لخفض واحدة من أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم من مستويات فوق 150 في المئة".

ورأى سلامة، أن "النمو الاقتصادي قد يرتفع بمقدار نقطة مئوية واحدة مقابل كل مليار دولار من أموال المانحين تحصل عليه الحكومة وتتفقه".

ومن المنتظر أن ينشر مصرف لبنان المركزي توقعاته الرسمية للنمو للعام 2018 في يوليو (تموز)، وأوضح سلامة في هذا المجال أن

■ تراجع العجز التجاري الجزائري

مليار في الفترة ذاتها قبل عام. كما تراجعت الواردات عشرة في المائة إلى 7.2 مليار دولار مقارنة مع ثمانية مليارات دولار قبل سنة. إلى ذلك، أعلن صندوق النقد الدولي عن أن الجزائر لا يزال يواجه تحديات انخفاض أسعار النفط، على الرغم من إجراءات الضبط المالي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا، إذ لا يزال العجز المالي والعجز الجاري كبيرين. وبينما لا يزال احتياطي النقد الأجنبي عند مستويات مريحة لكنه هوى بـ 17 مليار دولار إلى 96 مليار دولار، وفقا للصندوق.

تراجع العجز التجاري في الجزائر خلال الشهرين الأولين من العام 2018 الحالي إلى 97 مليون دولار مقارنة مع 2.33 مليار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. ويعود السبب في انخفاض العجز التجاري بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات الطاقة، في ظل ما يمثله هذا القطاع من ثقل اقتصادي في البلاد، حيث يستحوذ على 92 في المائة من إيرادات التصدير.

وارتفعت قيمة صادرات النفط والغاز 25 في المئة إلى 7.1 مليار دولار في يناير (كانون الثاني) وفبراير (شباط) مقارنة مع 5.67



■ المغرب يتوقع نموًا 3.3 في المئة



السنة سيقارب 80 مليون قنطار من الحبوب (القمح والشعير)، مقابل 95.6 مليون قنطار في السنة الماضية التي عرفت ظروفًا مناخية استثنائية.

توقع محافظ بنك المغرب المركزي عبد اللطيف الجواهري، أن يحقق الاقتصاد المغربي نموًا بنسبة 3.3 في المئة خلال العام 2018 الحالي، مقابل 4 في المائة في 2017، موضحاً أن "القيمة المضافة للأنشطة الزراعية سوف تشهد نموًا بنسبة 2.3 في المئة، فيما ستحقق الأنشطة غير الزراعية نموًا بمعدل 3.2 في المائة".

ولفت الجواهري إلى أنه "من المتوقع أن تواصل الأنشطة غير الزراعية انتعاشها خلال العام المقبل، وأن يناهز معدل نموها 3.6 في المائة، في حين أنه في حال تمّ تحقيق إنتاج زراعي متوسط، بنحو 70 مليون قنطار خلال العام المقبل، فإن معدل النمو المتوقع لسنة 2019 سيقارب 3.5 في المئة".

■ المركزي الأردني يتوقع نمو الاستثمار الأجنبي 12 في المئة



السياحي ومقبوضات تحويلات العاملين في الخارج. ومنذ بداية العام الحالي، ارتفع الدخل السياحي للمملكة بنسبة 7.2 في المئة مع نهاية شهر فبراير (شباط) من العام الحالي إلى 4.735 مليون دولار مقارنة مع 686 مليون دولار للفترة المقابلة من 2017.

توقع البنك المركزي الأردني، نمو صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مستدامة في المملكة خلال العام الحالي 2018 بنسبة 12 في المئة إلى 1380 مليون دينار. كاشفاً عن ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة إلى 1234 مليون دينار في العام الماضي 2017 مقارنة مع 1100 مليون دينار في 2016 بزيادة حوالية 12.1 في المئة.

وأظهر تقرير البنك المركزي الأردني انحسار عجز الحساب الجاري في 2017 عند نسبة 8.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع عجز نسبته 9.5 في المئة من الناتج في عام 2016. كما توقع البنك المركزي أن يسجل العجز في الحساب الجاري انخفاضاً في العام الحالي 2018 إلى ما نسبته 8.3 في المئة من الناتج، وذلك جراء توقعات بتحسّن الصادرات الوطنية والدخل

■ العراق في قائمة مؤشر الفساد العالمي



وإيرلندا واليابان. تجدر الإشارة إلى أنّ معيار الفساد الدولي يقوم بإدراج 180 دولة في العالم، مُنحت كل واحدة منها علامة ودرجة تعبران عن مفهوم الفساد في القطاع العام، والتي وضعها 13 مصدر معلومات و12 معهداً للبحوث المستقلة.

تصدّر العراق قائمة مؤشر الفساد العالمي، في حين حلت ست دول عربية أخرى في المراتب الأولى. وأظهر المؤشر في قائمته التي نشرتها "منظمة الشفافية الدولية"، ولديها أكثر من 100 فرع في دول العالم، حلول العراق مجدداً في المرتبة الأولى لجهة الفساد بين دول العالم، فيما وردت 6 بلدان عربية ضمن قائمة تضم 12 دولة، هي الأكثر فساداً في العالم.

ووفقاً للتقرير فإنّ الدول الأكثر فساداً هي العراق وفنزويلا وكوريا الشمالية وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وليبيا والسودان واليمن وأفغانستان وسورية وجنوب السودان والصومال. في حين أظهر التقرير أنّ نيوزيلندا جاءت في قائمة الدول الأقل فساداً في العالم، ثم حلت الدانمرك في المرتبة الثانية، تليهما فنلندا والنرويج وسويسرا وسنغافورة والسويد وكندا، وعلى التوالي لوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وهونغ كونغ وإيسلندا وبلجيكا والولايات المتحدة